شنـاشيـل

إذا نطق الجنرالات

■ عدنان حسين

مثلما يضع بعض العسكريين، وربما أغلبيتهم الساحقة، أيديهم على مسدساتهم
عندما تتناهى إلى أسماعهم كلمة "ثقافة" أو "مثقف"، فأنني أضع يدي على جهة اليسار من صدري كلما سمعت أو قرأت تصريحاً لجنرال، وبخاصة إذا ما كان يُطلق وعداً بفعل إيجابي، فتجربة حياتي علّمتني أن أكثر الجنرالات أكذب من السياسيين.
أمس تسرّب الوجع إلى صدري من جهة اليسار بعدما قرأت تصريحاً للناطق باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا (السومرية نيوز) يُعلن فيه أن "التظاهر حق مكفول ضمن الدستور العراقي"، تعليقاً على الدعوات إلى التظاهر يوم الجمعة المقبل للاحتجاج على استمرار التردي في أوضاع البلاد على كل صعيد، وللمطالبة بإصلاح العملية السياسية التي ما أن تعبر مأزقاً حتى تواجه آخر أشدّ، والثمن يدفعه المواطن (رجلاً وامرأة) دماً ودموعاً وأموالاً وأملاكاً وآلاماً جسدية ونفسية.
اللواء عطا دعا في تصريحه الجهات الراغبة في تنظيم تظاهرة يوم الجمعة إلى "أن تتقدم بطلب إلى الجهات المختصة للحصول على الموافقة من اجل تأمين الحماية".
لكن ما أوجع القلب واستدعى وضع اليد على يسار الصدر، الجزء من التصريح الذي قال فيه اللواء عطا: "واجب القوات الأمنية يتحدد فقط بتأمين الحماية وتهيئة الأماكن والطرق"، مؤكداً "امتلاك القوات الأمنية التجربة الكافية في تأمين الحماية للمتظاهرين".
هو كلام بحلاوة العسل بالطبع، سمعناه من قبل من اللواء عطا نفسه ومن مسؤولين كبار في الأجهزة الأمنية والحكومة، فبدل المرة الواحدة تكررت في مرات كثيرة تأكيدات من رئيس الوزراء واللواء عطا ووزراء ورؤساء كتل وزعماء قوى سياسية نافذة في البرلمان والحكومة وأعضاء في البرلمان، بان التظاهر حق يكفله الدستور وان واجب الأجهزة الأمنية توفير الحماية للمتظاهرين، لكن الأفعال التي رأيناها بأم العين، بدل المرة الواحدة مرات كثيرة أيضاً، كانت بخلاف ذلك تماماً.
فأولى التظاهرات (٢٥ شباط الماضي) قُمعت بوحشية سافرة أمام عدسات التلفزيون، بعدما سعت الحكومة والطبقة السياسية الحاكمة أجمعها والمؤسسات الدينية، إلى منع انطلاقها بذريعة واهية وحجة كاذبة هي أن البعثيين وتنظيم القاعدة وراءها.
وعلى مدى عشرين أسبوعاً بعد ذلك استخدمت القوات الأمنية من أساليب القمع ضد المتظاهرين في ساحة التحرير لكسر شوكتهم ومنعهم من التمتع بحقهم الدستوري ما لا يفرق في شيء عن أساليب أجهزة أمن صدام حسين.
والآن فان كلام الجنرال عطا يثير الريبة والشك أكثر مما يبعث على الاطمئنان والثقة، ذلك أن الناطق باسم قيادة عمليات بغداد، كما العديد من مسؤولي الحكومة، لم يخفوا موقفهم المناهض لاستمرار التظاهرات برغم سلميتها.
ولأن التجربة علّمتني أن أضع يدي على صدري من جهة اليسار كلما صرّح جنرال، ستظل يدي في هذا الموضع حتى انقضاء يوم الجمعة المقبل، ذلك إن الألم المتسرب إلى داخل الصدر من تصريح اللواء عطا لن يتوقف حتى نرى بأم العين أن القوات الأمنية قد تعاملت مع المتظاهرين باعتبارهم مواطنين من الدرجة الأولى يمارسون حقهم المكفول في الدستور بنص صريح لا يقبل اللبس والتأويل، وإنها (هذه القوات) موجودة في الأصل لحماية المواطن من كل خطر يُحدق به لا لقمعه.

adnan.h@almadapaper.net

"الأمن والدفاع": تهريب السجناء مدعوم من جهات سياسية

محكوم بالإعدام يفرّ من معتقل تسفيرات الرصافة في تكرار لأحداث الماضي

□ بغداد / المدى

أكد عضو في لجنة الأمن والدفاع النيابية أن ظاهرة تهريب السجناء من المعتقلات مدعومة من قبل جهات سياسية لم يسمها.
وقال النائب قاسم الأعرجي في حديث خص به (المدى) "ليست هنالك عملية هروب بل عمليات تهريب منظمة تقوم بها جهات سياسية".
وأضاف أن الحكومة تتحمل جزءاً من المسؤولية والقوى السياسية تتحمل ذلك أيضاً". مشيرا إلى أن الحكومة لو حاسبت المقصرين في حادثة سجن البصرة لما حصل ما حصل، مبينا أن الأجهزة الأمنية المشرفة على السجون والإصلاحيات بحاجة إلى إعادة تنظيم وتطهيرها من العناصر الفاسدة والمندسة التي تعمل وبالتنسيق مع التنظيمات الإرهابية في تهريب السجناء والمعتقلين من الذين تورطوا في سفك دماء الأبرياء.
في غضون ذلك، كشف مصدر في وزارة العدل أن سجينا محكوما بالإعدام تمكن من الهروب من سجن تسفيرات الرصافة، مؤكدا أن عملية الهروب تمت بالتواطؤ مع عدد من حراس السجن.
وقال المصدر في تصريحات صحفية أمس إن سجينا محكوما بالإعدام وفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب تمكن، ظهر أمس الأول الاثنين، من الهرب من سجن تسفيرات الرصافة الرابعة.
وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن عملية الهروب تمت بالتواطؤ مع عدد من حراس سجن تسفيرات الرصافة من دون إعطاء المزيد من التفاصيل.
وتنص المادة أربعة من قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٥ على أن من الأعمال التي تعد إرهابية هو العمل بالعنف والتهديد على إثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم لبعض وبالتحريض أو التمويل.
وشهد سجن تسفيرات الرصافة مطلع تشرين الثاني من العام الماضي ٢٠١٠، هروب ٢٠ معتقلا بعد الاشتباك مع حراس السجن، وقد ألقي القبض على ١٢ منهم في اليوم نفسه، فيما طوقت قوة من وزارة الداخلية السجن وتمكنت من اعتقال عدد آخر من الذين حاولوا الفرار.
وليس بعيدا عن حالات هروب المعتقلين، انتقد وزير العدل حسن الشمري، أعضاء في مجلس النواب والذين حملوه مسؤولية هروب السجناء المتكرر من السجون العراقية وكان آخرها فرار ٣٥ من سجن تسفيرات الموصل.
ودعا الشمري السياسيين إلى التأكد من الجهة المسؤولة عن السجن قبل الإدلاء بتصريحات إعلامية، لافتا إلى انه "من غير الصحيح أن يقوم مسؤول في الدولة بالإدلاء بتصريحات لوسائل الإعلام وتكون من الناحية القانونية غير صحيحة لان هذا لا يخدم الوضع".
وتساءل "لو افترضنا حصل هروب في احد سجون وزارة العدل، فهل من الصحيح أن نلجأ إلى وسائل الإعلام مباشرة أم يكون هناك استدعاء لوزير العدل في مجلس النواب لمناقشة الحادث وسبب الهروب من اجل بيان الأسباب".
وكان نواب عراقيون قد وجهوا خلال تصريحات صحفية أصابع الاتهام إلى وزارة العدل بالتقصير في إدارة السجون مما يتسبب في فرار السجناء بصورة متكررة.
ودعا الشمري السياسيين إلى توخي الدقة في معرفة المسؤول التنفيذي قبل رمي التهم، موضحا بالقول "أي سجن يطلق عليه اسم التسفيرات في أي محافظة غير تابع لوزارة العدل".
وكان ٣٥ سجينا من المتهمين بارتكاب أعمال "إرهابية" تمكنوا من الفرار من سجن التسفيرات في منطقة الفيصلية شرق الموصل يوم الخميس الماضي، في حادثة تتكرر في العراق منذ ٢٠٠٣.

الساعدي: مشروع لتحديد ولاية رئيس الحكومة بدورتين

حلفاء المالكي لا يرحبون بالقانون ويشددون على ضرورة احترام رغبة الناخب

□ بغداد / احمد الموسوي

كشف نائب عن تقدمه إلى مجلس النواب بمشروع قانون يحدد عدد الدورات للشخصية التي تشغل منصب رئاسة مجلس الوزراء، وهو ما اختلفت الآراء حول دستوريته.
وقال النائب المستقل صباح الساعدي تقديمه مشروع قانون لتحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين فقط، مضيفا في مؤتمر صحفي عقده في مجلس النواب امس الثلاثاء أن "مشروع القانون يتضمن ست فقرات فقط وفيه تحدد ولاية رئيس الوزراء بدورتين فقط ويعتبر نافذا على السابقين واللاحقين ولا يشترط أن تكون متتاليتين إنما أي دورتين للحكم لا يستطيع بعدها رئيس الوزراء الترشيح".
واضاف ان "مشروع القانون يأتي من اجل إنهاء الصراعات على رئاسة الوزراء وان نسير وفق المنهج الديمقراطي".
وأشار إلى أن مشروع القانون يعالج كذلك مشكلة حكومة تصريف الأعمال غير المذكورة في الدستور.
من جهته، أكد الخبير القانوني طارق حرب أن الدستور الحالي يبيح للشخص تولي منصب رئيس الوزراء من دون أن يحدد عدد الدورات، فيما قيد (الدستور) عدد الدورات للشخص المتولي منصب رئاسة الجمهورية.
وفي اتصال أجرته المدى أمس الثلاثاء تحدث حرب "الدستور يطلق عدد الدورات لمن يتسلم منصب رئيس الوزراء بينما حدد بدورتين للذي يتسلم منصب رئيس الجمهورية، و مشروع قانون يحدد الدورات الانتخابية لرئيس الوزراء لا يتعارض مع ما جاء في الدستور".
وأشار إلى أنه "من الأفضل ألا يقتصر مشروع القانون على تحديد عدد الدورات الانتخابية وإنما يتجاوز ذلك لتحديد الفترة الزمنية بالسنوات، كان تكون المدة الزمنية لولايات الرئيس ثماني سنوات".
ويجد حرب "أن كثيراً من الصعوبات ستعترض طريق مشروع القانون لسبب عدد النواب الذين يؤيدونه والآخرين ممن لا يؤيدونه، وخصوصا بعد انسحاب كتلة العراقية البيضاء من القائمة العراقية".
واستدرك حرب "مع ذلك اعتقد ان المسألة مقبولة وبحسب مبدأ دستوري هو سلمية تداول السلطة".وعن سعي دولة القانون للاحتفاظ بالسلطة لولاية ثالثة، أجاب حرب بصفته متابعا للوضع السياسي "دستوريا الان من حق المالكي ان يتولى دورة ثالثة".
وتابع الخبير القانوني "بالنسبة للأحاديث التي تثار عن شخصيات اخرى في دولة القانون تمتلك الحظ بشغل منصب رئيس الوزراء هي مجرد أقوال لا تطفو على السطح"، عازيا ذلك إلى أن "النواب في دولة القانون وصلوا إلى المجلس بفضل القائمة ورئيسها وبالتالي ليس هناك من إمكانية لذلك". من جهة أخرى، وصف القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي مشروع القانون المقدم بـ"غير الدستوري" وفي تصريح خص به (المدى) قال "الدستور العراقي ينص على أن نظام الحكم لا يحدد عدد الدورات الانتخابية لمنصب رئيس الوزراء"، وتابع المطلبي "الدستور ترك المسألة للناخب والشعب العراقي، فإذا اختار الشعب شخصا فليس لأحد أن يمنعه من ذلك". وعن سعي دولة القانون لتهيئة شخصية بديلة عن المالكي إذا ما كسبت الدورة الانتخابية القادمة، قال المطلبي "من يثير هذه الشائعات يستخف بالشعب وبالناخب العراقي، هذه الأقاويل لا صحة لها على ارض الواقع، وليس لأحد أن يفرض مواقف على الناخبين والشعب".
وقد أعلن رئيس الوزراء نوري المالكي في وقت سابق عن نيته عدم الترشيح لمنصب رئيس مجلس الوزراء في الدورة الانتخابية القادمة. في وقت ردت فيه النائبة عالية نصيف إن تصريح رئيس الوزراء نوري المالكي بعدم رغبته بالتجديد لولاية ثالثة هو "لامتصاص الغضب الشعبي تماشيا مع ما يحدث من تظاهرات في عدد من الدول العربية".
وأضافت في تصريح صحفي: "إن ما يحصل في المنطقة العربية بات يدق جرس إنذاره للحكومات العربية، وقد كنا نتمنى أن يكون لهذه التصريحات وقتها، إلا أنها يمكن أن تكون قد جاءت لامتصاص حالة الغضب لدى الجماهير العراقية"، حسب قولها.
وأوضحت نصيف: "أن الشعب العراقي لا يزال يعتبر أن هناك فشلا في مراحل سابقة على يد حكومات سابقة عجزت عن تحسين الوضع الأمني والنهوض بمستوى الخدمات".
يذكر أن الدستور الحالي لم يحصر عدد الولايات للشخصية التي تشغل منصب رئاسة مجلس الوزراء، في الوقت الذي قيدت فيه مواد أخرى من الدستور عدد ولايات رئيس الجمهورية حاصرتا إياها بولايتين.

كركوك تودع أشهر أطبائها: دمرجي يسقط برصاص الإرهاب

الصحة تطالب بحماية منتسبيها والتركمان يدعون لإرسال لجنة نيابية لمتابعة الاستهدافات

□ كركوك / المدى

في وقت شيّع المئات من سكان مدينة كركوك جثمان أشهر أطبائها الذي قتل مع شقيقه مساء الاثنين، ناشدت وزارة الصحة الأجهزة الأمنية باتخاذ إجراءات اكبر للحد من ظاهرة استهداف الأطباء لإعادة الثقة لهذه الشريحة.
واستهدفت العصابات الإرهابية أمس الأول طبيب الأعصاب يلدرم عباس دمرجي مع شقيقه وتأتي هذه العملية ضمن سلسلة من عمليات الخطف والابتزاز والقتل التي انتشرت مؤخرا في المدينة.
ويعد دمرجي أشهر الأطباء المتخصصين بالأعصاب في البلاد، ويقصده مرضى من جميع المحافظات.
من جانبه، اعتبر مدير عام صحة كركوك الطبيب صديق عمر رسول عملية اغتيال يلدرين بـ"الفاجعة والصدمة" التي أصابت أهالي كركوك بجميع مكوناتهم خاصة الأطباء.
وقال "نحن نطالب الحكومة بحماية الأطباء وأصحاب الكفاءات لان مصيرهم أصبح مجهولا وهم مستهدفون في كل شي".
يشار إلى أن سلسلة من عمليات الخطف والابتزاز استهدفت الأثرياء في مدينة كركوك عموما، والأطباء بشكل خاص أسفرت عن دفع مئات الآلاف من الدولارات، وسط عجز الأجهزة الأمنية عن الوصول إلى المنفذين.
وقال رسول إن "هدف المجرمين إفراغ العراق من الكفاءات والنخب والأطباء وإجبارهم على ترك وطنهم". وأضاف "طالت يد الإرهاب عَلَمًا من أعلام العراق"
ودفع ستة أطباء تعرضوا للخطف خلال الشهر الماضي مبلغا يصل إلى مليون و ١٠٠ ألف دولار فيما اغتيل الطبيب إبراهيم الجملية، وخطف ثلاثة آخرون في حوادث متفرقة لا يزال مصيرهم مجهولا.
الى ذلك، يؤكد نقيب أطباء كركوك الطبيب محسن عبد المجيد أن الأطباء مستهدفون بالقتل والخطف. وقال "منذ نهاية عام ٢٠٠٤ وحتى الآن دفعوا أكثر من مليون ونصف المليون دولار، مشيرا إلى أن كل طبيب خُطف دفع فدية ما بين ٢٥٠ إلى ٥٠٠ ألف دولار".
وطالب عبد المجيد "الحكومة العراقية" بحماية الأطباء، قائلا "نريد معاقبة الإرهابيين وعرضهم في محاكمة عادلة وواضحة".
وأعلن النقيب إضرابا عن العمل في العيادات الخاصة لحين الوصول إلى حل يحمي الأطباء.
وشارك بالتشييع نائب محافظ كركوك راكان سعيد ورئيس مجلس المحافظة حسن توران وأعضاء مجلس المحافظة وقادة الأمن وشيوخ العشائر ومدراء الصحة والأطباء ومئات من أهالي كركوك.
من جانبه وصف وزير الصحة مجيد حمد أمين استهداف الطبيب يلدرم جعفر عباس بالعمل الغادر والجبان، مناشداً في الوقت نفسه الأجهزة الأمنية باتخاذ إجراءات اكبر للحد من ظاهرة استهداف الأطباء لإعادة الثقة لهذه الشريحة المهمة من المجتمع.
وأضاف أمين في بيان له تلقت "المدى" نسخة منه أمس الثلاثاء ان "استهداف الطبيب يعني استهدافا للعقول العراقية". داعياً "الجهات ذات العلاقة والمواطنين إلى مد يد العون للكشف عن الجناة ومحاكمتهم".
وأوضح أن "وزارة الصحة إذ تستنكر هذا العمل الجبان تهيب بالكوادر الطبية والصحية بذل المزيد من الجهود لخدمة هذا البلد وما استهدافهم إلا لتقويض بناء العراق الجديد وتفريغه من العقول والكفاءات ودفعهم للهجرة".
وأشار إلى أن "هذه الإعمال باتت مكشوفة وستظهر الشمس عليهم وسينالون جزاءهم العادل".
من جانبه طالب النائب عن القائمة العراقية ارشد الصالحي مجلس النواب بتشكيل قوة من الشرطة الاتحادية تقوم بحماية نقاط الدخول إلى داخل مدينة كركوك.
ودعا في بيان تلقت "المدى" نسخة منه، إلى "تشكيل لجنة برلمانية فورا إلى كركوك للوقوف على آخر مستجدات الوضع الأمني ومحاسبة المقصرين".
وأشار الصالحي إلى أن "الاستهداف في كركوك يشمل الجميع إلا أن الحصة الأكبر هي من نصيب المكون التركماني، مضيفا أن آخر جريمة تمثلت في اغتيال واحد من انبغ الجراحين الاختصاصيين في الجملة العصبية الدكتور الذي قتل وهو يقاوم محاولة اختطافه".
وتساءل الصالحي عن "الكيفية التي يتم فيها خطف الناس وقتلهم داخل حي مزدحم في كل أطرافه نقاط تفتيش".
وحذر النائب عن القائمة العراقية من استهداف الإرهاب المنظم للعقول ورجال الأعمال والأطباء في كركوك.
واستغرب الصالحي من عدم استجابة الحكومة لإرسال لجنة لتقصي الحقائق في الأيام الماضية رغم كثرة المناشدات والكتب الرسمية.
يذكر أن رئيس مجلس النواب دعا في جلسة أمس اللجنة المشكلة بشأن الأوضاع في كركوك بالتوجه إلى المحافظة والوقوف على أسباب العمليات الإرهابية التي تطال المدنيين هناك وإعداد تقرير مفصل عن الأوضاع في المحافظة.
يذكر أن مجلس النواب صوت في منتصف تموز الماضي على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن استهداف الأطباء في كركوك، مكونة من ستة أعضاء من لجان الأمن والدفاع والصحة وحقوق الإنسان البرلمانية.
إلى ذلك، انتقد احد أعضاء مجلس النواب الذي فضل عدم الكشف عن اسمه دور البرلمان والذي يقتصر عمله على تشكيل اللجان من دون متابعة الموضوع عن كثب.
ويتابع المصدر في حديثه لـ"المدى" أمس "رئاسة البرلمان ليس سوى تشكيل لجنة في قضية ما وعندما ترفع هذه اللجنة تقريرها لا تجد أية أذن صاغية حالها حال الكثير من القضايا التي شكلت فيها اللجان سابقا ولم تحقق أية نتيجة".

أنـبـاء

مطالبات باستجواب الشهرستاني علنياً

■ كشف عضو لجنة النفط والطاقة عدي عواد عن أن "لجنة تقصي الحقائق النيابية التي تم تشكيلها لمتابعة ملف العقود الوهمية لوزارة الكهرباء ستطالب رئاسة البرلمان بعقد جلسة علنية لاستجواب نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني".
وقال إن لجنة تقصي الحقائق ستستأنف عملها اليوم وستطالب بعقد جلسة علنية لاستجواب الشهرستاني لتحديد من المتسبب الأول في هدر المال العام.
وأضاف عواد إن "اللجنة ستقوم بعرض الوثائق والأدلة أمام مجلس النواب لكشف المتسببين في هدر المال العام وتوقيع العقود".

إيقاف بيع العقارات إلى الموظفين

■ قرر مجلس الوزراء إيقاف بيع عقارات الدولة إلى الموظفين والقطاع الخاص والقطاع المختلط حتى إشعار آخر.
وقال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ إن "المجلس كلف وزارة العدل بمراجعة بيوعات العقارات إذا كانت مبنية على أساس التزوير والغش والتدليس".
وأضاف: "أن مجلس الوزراء قرر تشكيل لجنة تضم ممثلين عن وزارات المالية والعدل والبلديات وأمانة بغداد وهيئة دعاوى الملكية تتولى مراجعة بيوعات عقارات الدولة إذا كانت مبنية على أساس الغبن الفاحش أو الغش في البيع".

العراقية تطالب بمعايير وزير الدفاع

■ طالبت النائبة عن العراقية سهاد فاضل العبيدي، رئيس الوزراء نوري المالكي، بتحديد معايير وزير الدفاع، لتقوم العراقية بتقديم مرشحين جدد على أساس المعايير.
وقالت العبيدي إن الاتهامات التي تطلقها بعض الكتل على القائمة العراقية بأنها تسعى لإسقاط الحكومة أو عرقلة عملها، غير صحيحة، مبينة أن قائمتها داعمة للحكومة مع تنفيذ اتفاقيات أربيل، وإعطاء حق العراقية في الدولة، ومنها إقرار التوازن بين المؤسسات، مضيفة "على المالكي تحديد معايير ومواصفات وزير الدفاع، لكي تقوم العراقية بتقديم المرشحين على أساسها".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون